هبوط سريع للمؤشرات وسط غياب شبه كامل للمحفزات الإيجابية

«بيان للاستثمار»: عمليات البيع العشوائية تعود للهيمنة على تداولات البورصة

أوضح تقرير اقتصادي لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار، أنه بعد الأداء الإيجابي الذي شهدته بورصة الكويت خلال الأسبوع قبل السابق، عاد أدائها إلى مساره الهابط سريعا نتيجة عودة عمليات البيع العشوائية في الهيمنة على مجريات التداول، وسط غياب شبه كامل للمحفزات الإيجابية المحيطة بالسوق، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، إذ لازالت الكثير من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي حاضرة ولم تظهر لها حلول جذرية ومرئية على أرض الواقع، فيما لا تزال تأثيرات الأحداث الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة هذه الفترة حاضرة على أداء السوق الكويتي الذي يعتبر أكثر أسواق المنطقة حساسية تجاه أي حدث سلبي تقريبا.

وقد أدى الأداء الذي شهده السوق خلال الأسبوع الماضي إلى فقدان مؤشراته الثلاثة الكثير من النقاط، لاسيما مؤشر كويت 15 الذي فقد حوالي 20 نقطة من قيمته خلال الجلسات الخمس الأخيرة، أي ما نسبته 2.13%، فيما وصلت الخسائر الأسبوعية للمؤشرين السعري والوزني إلى 1.11% و1.73% على التوالي. وشهدت البورصة هذا الأداء وسط انخفاض مؤشرات التداول، سواء على صعيد السيولة النقدية أو عدد الأسهم المتداولة، إذ تراجعت قيمة التداول على المستوى الأسبوعي بنسبة بلغت 19.01%، فيما انخفضت كمية التداول بنسبة 29.27%.

الأسبوع الماضي شهد تراجع أسعار 88 سهماً من أصل 157 مدرجاً في السوق الرسمي

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي تراجع أسعار نحو 88 سهما من أصل 157 سهما مدرجا في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين ارتفعت أسعار 36 سهم، مع بقاء 33 سهم بدون تغير؛ وقد أدى ذلك إلى تكبد البورصة لخسائر بما يزيد عن 400 مليون دينار كويتي خلال الجلسات الخمس السابقة، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية إلى 26.52 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 26.97 مليار دينار كويتي في الأسبوع قبل السابق، وهو ما يعني أن السوق قد سجل خسارة أسبوعية نسبتها 1.64% على صعيد قيمته الرأسمالية الإجمالية، الأمر الذي قلص من مكاسبها منذ بداية العام الجاري لتصل إلى 4.40%، وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2016، حيث بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا وأظهرت حركة التداول خلال الأسبوع الماضي عودة اللون الأحمر مرة أخرى في السيطرة على مؤشرات السوق الثلاثة، وذلك بعد أن كان اللون الأخضر حاضراً على أدائها خلال الأسبوع قبل السابق، حيث عادت عمليات البيع العشوائية، والتي طالت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية، إلى دفع مؤشرات السوق الثلاثة إلى إنهاء تعاملات الأسبوع في منطقة الخسائر، وسط استمرار معدلات التداول في الانخفاض بشكل واضح، لاسيما على صعيد قيمة التداول التي بلغت خلال جلسة يوم الخميس الماضي أدنى مستوى لها منذ شهر تقريبا، حيث وصلت إلى 8.8 مليون دينار كويتي فقط بنهاية تلك الجلسة.

أما على صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت الجلسة الأولى من الأسبوع انخفاض مؤشرات البورصة الثلاثة بنسب متفاوتة، في ظل تزايد عمليات البيع على الأسهم الصغيرة بشكل خاص وسط تراجع شمل أغلب قطاعات السوق وعلى رأسها قطاع الخدمات المالية، وجاء ذلك بالتزامن مع ارتفاع قيمة التداول بشكل جيد نسبيا، حيث سجلت نموا نسبته 25.17%. وشهدت الجلسة التالية استمرار تراجع مؤشرات السوق، وإن كان بنسب أقل من الجلسة السابقة، إذ جاء ذلك نتيجة استمرار عمليات البيع في السيطرة على مجريات التداول، وسط تراجع مستويات التداول بشكل محدود، حيث انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 6.6%، فيما تراجعت قيمة التداول بنسبة بسيطة بلغت 0.11%.

هذا وواصل السوق تقديم أدائه السلبي في جلسة منتصف الأسبوع، والتي شهدت ارتفاع حدة خسائر المؤشرات الثلاثة، خاصة المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان انخفضا بنسبة 1.46% و1.17% على التوالي، وهو ما جاء نتيجة تزايد عمليات البيع العشوائية وسط تركيزها على الأسهم القيادية، بالتزامن مع ارتفاع السيولة النقدية بنسبة بلغت 30% تقريباً. أما جلسة يوم الأربعاء، فقد شهد السوق تباين إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشرين السعري و كويت 15 تراجعهما، وإن كان بنسب محدودة، فيما تمكن المؤشر الوزني من تحقيق ارتفاع محدود بنهاية الجلسة. هذا وقد تمكنت مؤشرات السوق الثلاثة من الاجتماع على تحقيق المكاسب في جلسة نهاية الأسبوع، حيث جاء ذلك في ظل عودة عمليات الشراء على بعض الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وسط نمو أغلب قطاعات السوق بقيادة قطاع الخدمات المالية.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,239.37 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 1.11% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 1.73% بعد أن أغلق عند مستوى 395.99 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 906.27 نقطة بانخفاض نسبته 2.13% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 8.55%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 4.18%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 2.40%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 19.01% ليصل إلى 11.43 مليون د.ك. تقريبا، كما سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 29.27%، ليبلغ 56.23 مليون سهم تقريبا.

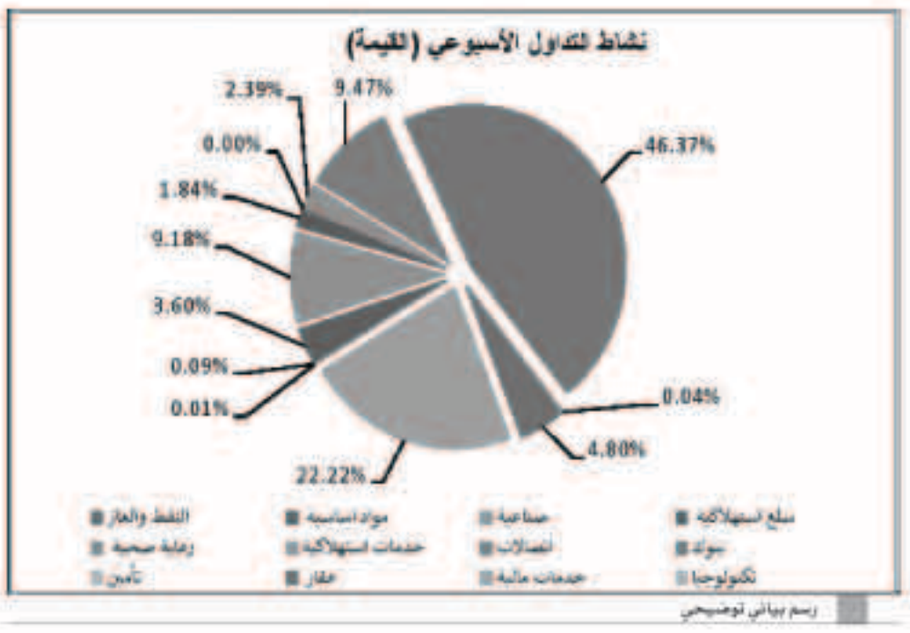

رسم بياني توضيحي

البورصة تتكبد خسائر بما يزيد عن 400 مليون دينار خلال خمس جلسات

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفعت مؤشرات ثلاثة قطاعات، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغيير. هذا وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات الخاسرة، حيث أقفل مؤشره عند 897.93 نقطة مسجلا انخفاضاً نسبته 4.72%. تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 2.97% بعد أن أغلق عند 877.04 نقطة، في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره خسارة أسبوعية بنسبة بلغت 2.87%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 927.64 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع الاتصالات، إذ أغلق مؤشره عند 532.86 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.10%.

من جهة أخرى، تصدر قطاع التأمين القطاعات التي سجلت نموا، حيث أقفل مؤشره عند 1,014.27 نقطة بارتفاع نسبته 3.02%، وجاء قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثانية بعد أن نما مؤشره بنسبة بلغت 0.52% مقفلاً عند 556.83 نقطة، في حين كان قطاع الصناعية هو الأقل ارتفاعا، إذ نما مؤشره بنسبة 0.19% مغلقاً عند 1,757.76 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 129.32 مليون سهم تقريبا شكلت 46% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 61.20 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 21.77% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.62% بعد أن وصل إلى 38.28 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 46.37% بقيمة إجمالية بلغت 26.50 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.22% وبقيمة إجمالية بلغت 12.70 مليون د.ك. تقريبا. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 5.41 مليون د.ك. شكلت 9.47% من إجمالي تداولات السوق.

تطبيق «الوطني» يفتح الآفاق أمام حزمة جديدة من الخدمات

العثمان: «الخدمات الإلكترونية هي الأسلوب الجديد للمعاملات المصرفية في المستقبل

يعد توافر الخدمات المصرفية بسهولة وثقة على مدار الساعة جزءاً رئيسياً من نهج بنك الكويت الوطني في تركيز اهتمامه على العملاء. فالآن من خلال تطبيق الوطني عبر الموبايل أصبح من السهل الوصول لمجموعة أكثر تنوعاً من الخدمات التي تلبي متطلبات نمط الحياة الالكتروني للعملاء.

ويتيح تطبيق الوطني عبر الموبايل للعملاء فرصة التواصل مع ممثلي البنك من خلال الموبايل. كما أصبح بإمكان العملاء فتح الحسابات الجديدة بسهولة ويسر من المنزل أو المكتب أو المطعم أو فعلياً من أي مكان في العالم على مدار الساعة باستخدام تطبيق الوطني عبر الموبايل. بل أصبح أيضا في الإمكان التقدم لفتح حسابات التوفير أو حساب بالعملة الأجنبية من خلال تطبيق الوطني عبر الموبايل.

فمن خلال خدمة الرسائل المصرفية القصيرة يمكن متابعة المعاملات التي يتم إجراؤها على الحسابات وبطاقات الائتمان والبطاقات مسبقة الدفع في الوقت الفعلي لحدوثها بما يوفر السرعة والأمان. ويتوافر التسجيل في هذه الخدمة الآن من خلال تطبيق الوطني عبر الموبايل.

كما يتيح التطبيق إمكانية الكشف على رصيد النقاط لبرنامج مايلز الوطني التي تم تجميعها من خلال استخدام بطاقات Miles الوطني الائتمانية، حيث يتم الحصول على نقاط مايلز الوطني على كل معاملات البطاقات الائتمانية داخل وخارج الكويت. ويمكن استبدال تلك النقاط لحجز تذاكر السفر لدى أكثر من 800 شركة طيران (تشمل خطوط الطيران الكبرى ومقدمي الخدمات منخفضة التكلفة) والحجز للإقامة في آلاف الفنادق المختلفة على مستوى العالم ولدى شركات استئجار السيارات. كما يتمكن عملاء البنك الوطني من خلال التطبيق من إضافة الرصيد والتحويل وإعادة تعبئة البطاقات مسبقة الدفع، واحتساب فوائد القروض والودائع الثابتة وتحويل الأموال محليا وخارجيا. كما يمكن الاطلاع على كشف الحساب الخاص بالقروض.

وقال نائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني محمد العثمان : « يتطلب عملائنا منا أن نكون عامل مكمل لنمط حياتهم ويعد تطوير تطبيق الوطني عبر الموبايل خطوة رئيسية لمواكبتهم».

وأوضح أن من خلال تحميل أحدث إصدار لتطبيق الوطني عبر الموبايل يصبح باستطاعة العملاء أيضا الاطلاع على أسعار تحويل العملات وطلب كشف الحساب وإلغاء البطاقة في حالة ضياعها أو سرقتها.

وأشار إلى أن التطبيق يتيح إمكانية تصفح العروض والخصومات التي يقدمها أكثر من 700 محل تجاري ومطعم وخدمات بما يتناسب لتلبية أنماط الحياة التابعة لبرنامج مكافآت الوطني، أكبر برامج الولاء في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن طلب اجراء سحب نقدي مسبق على بطاقات الائتمان من خلال التطبيق.

وأضاف العثمان:» من خلال خدمتنا الجديدة التي تتيح إمكانية التواصل عن طريق الرسائل النصية عبر الإنترنت المتوفرة من خلال تطبيق الوطني عبر الموبايل، كما يمكن للعملاء طرح أسئلة على ممثلي البنك على مدار الساعة. فنحن نقدم خدمة الكترونية غير مسبوقة من حيث توافر الراحة وإمكانية التواصل المستمر والأهم من ذلك، اتسامها بالأمان وتوافرها أينما وجد عملائنا بما يلبي متطلبات نمط الحياة الخاص بكل منهم.

ويوفر استخدام أحدث إصدارات تطبيق الوطني عبر الموبايل إمكانية إجراء العملاء لمعاملاتهم المصرفية اثناء السفر خارج الكويت. حيث يتيح التطبيق لهم فرصة التواصل مع البنك ودفع الفواتير وتحويل الأموال وفتح حسابات جديدة وغيرها من الخدمات الأخرى بمنتهى السهولة واليسر من خلال الهواتف الذكية. ويمكن تحميل أو تحديث تطبيق الوطني عبر الموبايل لنظم iOS وAndroid على الهواتف الذكية.

محمد العثمان

إتاحة الاطلاع على أسعار تحويل العملات وطلب كشف الحساب وإلغاء البطاقة في حالة ضياعها أو سرقتها

خدمة العملاء والتواصل مع ممثلي البنك من خلال الهاتف متاح على مدار الساعة

السادة: «الاستدامة» أصبحت جزءاً لا يتجزأ من خطط القطاعات المختلفة بقطر

أكدت قطر التزامها بالاتفاقيات الدولية في مجال الاستدامة والتعامل معها بكل مسؤولية وجدية مشددة على أن الاستدامة أصبحت جزءا لا يتجزأ من خطط القطاعات المختلفة بالدولة.

جاء ذلك في كلمة وزير الطاقة والصناعة القطري محمد السادة في انطلاق فعاليات قمة الاستدامة لعام 2017 بالدوحة بمشاركة عدد من خبراء الاستدامة والبيئة يمثلون عددا من الوكالات الدولية والمؤسسات البحثية والهيئات الحكومية وغيرها من الجهات والمنظمات المعنية.

وسلط السادة في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه رئيس المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) المهندس عيسى الكواري الضوء على بعض الأعمال البارزة التي ينفذها رواد الاستدامة في مختلف القطاعات في قطر.

وأشار الى أهمية المؤتمر كمنصة لتبادل الآراء بين الخبراء والمختصين للبحث والنقاش والدراسة ووضع الاطر والاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع كل محور منها بهدف نهائي يتمثل في تحقيق الرفاهية للانسانية جميعا وللاجيال الحالية ودون المساس بمكتسبات الاجيال القادمة.

من جهته قال رئيس مجلس ادارة المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (رئيس القمة) الدكتور يوسف الحر ان انعقاد قمة الاستدامة في هذا العام يأتي في سياق زمني ذي صيغة خاصة.

وأوضح أنه يتزامن مع دخول اتفاقية باريس للتغير المناخي قيد التنفيذ الفعلي ما اسس لمرحلة جديدة تتكاتف فيها دول العالم من اجل خفض الانبعاثات الكربونية لتحقيق خفض درجات الحرارة بالشكل الذي يؤدي الى استقرار مناخي كوني ويحقق الرفاهية لنا وللاجيال القادمة. وأشار إلى ان المنظمة الخليجية للبحث والتطوير(جورد) وبالتعاون الوثيق مع الوزارات المعنية وعدد كبير من الشركاء الاستراتيجيين من داخل دولة قطر وخارجها قد اخذت على عاتقها مواجهة هذا التحدي الكبير ماخذ الجد منذ البدء في تطوير المنظومة العالمية لتقييم الاستدامة (جي ساس) في 2007.

كما لفت الى ان ذلك يأتي من خلال اجراء الدراسات المستفيضة لأعرق المنظومات العالمية التي تعنى بتطوير ممارسات الاستدامة لاستخلاص أفضل الممارسات والمعايير التي تتناسب مع ظروفنا البيئية والمناخية.

وبين انه بعد مضي 10 اعوام من العمل الدؤوب تعتبر (جي ساس) في شكلها الحالي من اشمل منظومات تقييم الاستدامة حيث تعنى بالبيئة العمرانية بدءا من مستوى التخطيط الحضري والبنية التحتية ومرورا بالتصميم والانشاء وانتهاء بالتشغيل والادارة وترتبط ارتباطا وثيقا بمرتكزات التنمية المستدامة الاربعة البيئية والاقتصادية والبشرية والاجتماعية.

ومن المتوقع ان تشهد القمة مناقشات ثرية حول الحلول التكنولوجية والسياسات التي يمكن ان تعتمدها المنطقة للوفاء بالتزامها تجاه المجتمع الدولي بموجب اتفاق باريس لاتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ.

وتناقش جلسات القمة مواضيع من بينها الطاقة وجوانب التكنولوجيا والسياسة العامة للبيئة العمرانية والتخطيط الحضري وتكامل انظمة الطاقة ودور القطاع العام في قيادة الاستدامة في المشاريع المدنية وتكنولوجيات البيئة العمرانية المستدامة ومعايير ونظم وتكنولوجيات البيئة العمرانية المستدامة.

العراق تستهدف جولة تراخيص جديدة لاستكشاف مكامن نفطية قرب الكويت وإيران

قال وزير النفط العراقي جبار اللعيبي انه سيتم دعوة شركات عالمية للاستثمار والمساهمة في استكشاف وتطوير تسعة مكامن نفطية بعضها عند الحدود المشتركة مع دولة الكويت وايران.

واضاف الوزير في بيان ان وزارة النفط العراقية تهدف الى تعظيم الإنتاج والاحتياطي النفطي والغازي من خلال الإستثمار الامثل للثروة الوطنية بالتعاون مع الشركات العالمية في تطوير وانتاج هذه المكامن الحدودية مع كل من الكويت وايران.

واوضح ان الوزارة ستعلن اسماء هذه المواقع في كل من محافظات البصرة وميسان والمثنى وواسط وديالى وواحدة في المياه الاقليمية جنوب العراق.

وعن طبيعة عقود هذه الجولة قال اللعيبي انها ستكون مختلفة عن عقود جولات التراخيص السابقة وان الوزارة ستعتمد نماذج جديدة بالاتفاق مع الشركات الراغبة بالاستثمار وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية في تطوير الصناعة النفطية والغازية في البلاد وبما يضمن ايرادات مالية ترفد الموازنة الاتحادية.

ولم يكشف البيان عن تفاصيل اكثر بخصوص الرقع الجديدة او التقديرات المالية المتوقعة منها.